ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام *

إعداد

د. عمر بن فيحان المرزوقي**

ملخص البحث

تناولنا في هذا البحث بعض جوانب الإسلام في مجال الاستهلاك بوجه عام، وذلك في عدد من المباحث وخاتمة. حيث ناقشنا في البداية النصوص الشرعية التي تنهى عن التبذير والإسراف لو في الحلال عندما يخرج عن حد الاعتدال. كما استعرضنا النصوص الشرعية التي تنهى عن الشح والتقتير في الاستهلاك، وأوضحنا أن منهج الإسلام يقيد الاستهلاك بقيد التوسط بين الإسراف والتقتير كما في قوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ الفرقان: ٦٧؛ لأن مسألة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي ليست كما هو عليه الحال في الاقتصاد الوضعي الذي لايحدّه إلا الدخل المتاح أو الثمن الذي يفرضه قانون العرض والطلب.

كما أننا في المبحث الأخير تناولنا ثمرة الاعتدال والتوسط في الاستهلاك وعاقبة مخالفته، فقد قال تعالى: ﴿ولاتجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولاتبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ الإسراء: ٢٩.

بينما اشتملت الخاتمة على أهم التوصيات في البحث ومنها مايلي:

* أجيز للنشر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢م.

** أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية